الإسم واللقب: ضاوية بوزريدة Daouia Bouzerida

الرتبة العلمية: طالبة مسجلة في سنة خامسة دكتوراه ل م د

التخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

الوظيفة: طالبة.

مجال البحث: السياسات الأمنية والإستراتيجية.

المؤسسة: كلية العلوم السياسية /جامعة صالح بوبنيدر / قسنطينة -3-

رقم الهاتف : 0792744019

**الموقع الإلكتروني** :com. dhaouiasp@gmail

**رقم المحور:** المحور الثاني.

**عنوان المداخلة: إشكالية الديمقراطية وبناء مستقبل الدول: تحديات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي.**

**ملخص:**

لم يكن هناك رصد كبير من الدراسات المستقبلية العربية بل تظل محدودة وكثيرا مايجري إنتاجها في فترات متقطعة، وقد ظهرت البدايات الأولى لها في سبعينات القرن الماضي في شكل دراسات ذات طبيعة إستراتيجية تركز في تطوير العمل العربي المشترك.

تحاول الروقة البحثية تناول موضوع الإستشراف من خلال القضايا العربية المطروحة وأهمها قضية مابعد الربيع العربي، حيث من دون إستشراف للمستقبل العربي ستبقي محاولات معالجة القضايا العربية الكبري معلقة وستظل إلى حد كبير عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية ومنها الأوضاع الراهنة في دول الربيع العربي، والناتجة عن سقوط أنظمة دكتاتورية فاسدة ورثتها نظم لاتمتلك الخبرة أو الرؤية العلمية لإحتمالاتها المستقبلية ورسم السياسات اللازمة لمواجهتها.

لم تنجح دول الربيع العربي في الوصول إلى تحقيق تحول ديمقراطي لأن مراحل الإنتقال لم تكن مدروسة لإعطاء نتائج إجابية للخروج من حالة الفوضي والدمار الذي عاشته معظم دول الربيع العربي وهذا ماأدى إلى تراجع معطيات التنمية والتطور وتراجع إقتصادياتها كتحديات إقتصادية إجتماعية وسياسية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات المستقبلية، التحول الديمقراطي، الربيع العربي، التنمية.

**Abstract :**

There has not been much monitoring of Arab future studies But remain limited and often produced in intermittent intervals, The first beginnings of the project began in the 1970s in the form of studies of a strategic nature that focus on the development of joint Arab action.

In this paper the research is trying to address the issue of forward-looking studies the Arab issues, the most important issue after the Arab Spring, Where without looking forward to the Arab future will keep attempts to address the major Arab issues are pending and will remain largely unable to resolve the options presented in the Arab arena, including the current situation in the Arab Spring countries, Resulting from the fall of the dictatorship of corrupt regimes inherited systems do not possess experience or scientific vision and future prospects of drawing the necessary policies to address them.

The Arab Spring countries did not succeed in achieving a democratic transition because the stages of transition were not considered to give positive results to emerge from the chaos and destruction experienced by most of the Arab Spring countries. This has led to a decline in the development and development data and the decline of their economies as socio-economic and political challenges.

**Keywords**: Future Studies, Democratic Transformation, Arab Spring, Development.

**مقدمة:**

يقتضي التعامل مع المشكلات والتحديات والبحث عن الحلول المناسبة لها أن تتوفر لأصحاب القرار رؤية شاملة لهذه المشكلات والتحديات ومايتصل بها من عوامل داخلية وخارجية والإتجاهات المتوقعة التي ستؤول إليها، والنتائج المرغوب وطريقة الوصول إليها، وهذا ماتسعي الدراسات المستقبلية التي يحتاج إليها الوطن العربي بإعتبارها أفضل وسيلة لفتح أبواب المستقبل.

لقد كان النصف الثاني من القرن العشرين نقطة إنطلاق للدراسات المستقبلية وبدء ظهور المؤسسات والمراكز العلمية المتخصصة في هذا النوع من الدراسات، فقد إتجهت الدول المتقدمة نحو بناء مراكز متطورة تستخدم أحدث الأساليب وتقنيات الإستشراف للمستقبل، وعرفت عقود الأخيرة من القرن 20 نموا سريعا في عدد المراكز المهتمة بالدراسات المستقبلية، فقامت الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون في السبعينات بتشكيل لجنة علماء برئاسة العالم الإجتماعي الأمريكي دانيل بيل Bell لدراسة المستقبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2000، اما على الصعيد العربي فمازالت الدراسات المستقبيلة ومؤسساتها تواجه الصعوبات نفسها التي يواجهها البحث العلمي، بإستثناء مراكز قليلة تعد على الأصابع مثل: مشروع المستقبليات العربية البديلة الذي نفذه مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في الثمانينات من القرن الماضي، ومشروع مصر 2020 الذي تبناه منتدي العالم الثالث بالقاهرة.

يواجه العالم العربي تحديات كبيرة مثل الفساد، الفقر، الصراعات، الإستبداد، الأمية، الحريات والدمقرطة، الإرهاب والمخذرات، ورغم موجة ثورات الربيع العربي التي مست قرابة خمسة دول عربية والذي إستبشر أن يكون بابا للحرية والديمقراطية ودولة القانون إلا أنه إنلقب إلى فوضي وتعطيل كل مظاهر النمو والتقدم.

**الإشكالية**: إنطلاقا من التحديات الداخلية والخارجية التي شهدتها دول الربيع العربي لتحقيق تحول ديمقراطي ناجح إعتبرت مسألة وضع سياسات مستقبلية مدروسة من بين أهم المعيقات للوصول إلى ديمقراطية حقا، ومنه يطرح السؤال: فيما تمثلت اهم هذه التحديات الداخلية والخارجية؟ وماهي أهم المقترحات المطروحة لتفعيل دور الدراسات المستقبلية في حل القضايا العربية الراهنة؟.

**فرضية**: كلما كانت هناك رؤية مستقلة لمعطيات بناء المستقبل العربي من تنمية وديمقراطية ومجتمع معرفة، كان هناك تجسيد لتجارب حقيقة لمستقبل الدول العربية.

**أهداف الدراسة:**

* تهدف الدراسة إلى التطرق إلى أهمية الدراسات المستقبلية للنهوض بالأمم وتحقيق الديمقراطية في العالم العربي.
* توضيح العلاقة التلازمية بين الديمقراطية ومجتمع المعرفة وفتح أبواب الدراسات المستقبلية في العالم العربي.
* تحديات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وتحقيق تقدم نحو تطبيق دراسات المستقبل للنهضة العربية.

**منهج الدراسة**: قد إعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لجمع البيانات مشكلة الدراسة وتحليلها.

**هيكل الدراسة:** إعتمدت الدراسة على ثلاث محاور رئيسية تمثلت فيمايلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة ( الدراسات المستقبلية، التحول الديمقراطي، الربيع العربي).

المحور الثاني: تحديات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي.

المحور الثالث: صعوبات ومقترحات تطبيق الدراسات المستقبلية في العالم العربي.

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي:**

**أولا: مفهوم الدراسات المستقبلية:**

الإهتمام بالمستقبل ظهر منذ القدم، لكن ظهور المصطلح بهذه التسمية (علم المستقبل) Futurology هو حديث يعود في الأرجح إلى العالم الألماني ( أوسيب فلختهايم) Ossip Flechtheim عام 1943 وقد كانت البدايات الأولى للدراسات المستقبلية في الغرب المعاصر للحرب العالمية الثانية، حيث تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة المستقبليات وخاصة في مجال الدراسات الإستراتيجية العسكرية، ولكن البدايات الفعلية للدراسات المستقبلية تعود إلى الستينات من القرن العشرين خاصة مع ظهور الحاسب الآلي وإتساع تطبيقاته، إلى أن أصبحت الدراسات المستقبلية محل إهتمام لمنظمات الدولية والمعاهد العلمية، وقد إرتبطت الدراسات المستقبلية بالإقتصاد والعلم والسياسة والتقنية ونمط العيش وطبيعة المجتمع وهو ماأضفي عليها صفة الشمولية، ولهذه الدراسات مناهجها مثل المنهج القائم على الحدس ويعتمد على الخبرة، والمنهج الإستكشافي القائم على الإستطلاع المستقبل، والمنهج الإستهدافي المعتمد على التدخل والمنهج الشمولي الذي يهتم بكل الظواهر والحركات.[[1]](#endnote-1)

وقد أعاد فلختهايم في كتابه ( التاريخ وعلم المستقبل الذي نشر عام 1965) إستخدام هذا المصطلح ودعا إلى التعليم هذا العلم في المدارس، ويميل فلختهايم إلى إعتبار"علم المستقبل" فرعا من علم الإجتماع وأقرب إلى علم الإجتماع التاريخي، رغم مابينهما من إختلافات أساسية فبينما يهتم الأخير بأحداث الماضي، يستشرف علم المستقبل أحداث الزمن القادم باحثا في إحتمالات وقوعها.[[2]](#endnote-2)

وقد عرف الدراسات المستقبلية قاموس أوكسفورد بأنه:" الإشراف الممنهج للمستقبل من منطلق الإتجاهات الحالية في المجتمع".[[3]](#endnote-3)

تعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

1. أنها الدراسات التي تركز على إستخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.
2. أنها تتعامل مع مجال واسع من البدائل والخيارات الممكنة وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.
3. أنها أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنبا لجنب مع الجهود العلمية.
4. أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات إلى 50 سنة.

يعترف **سلوتر** R. Slaughter بأن إطلاق صفة متعددة التخصصات على الدراسات المستقبلية وصف دقيق ومجال جديد من الدراسات الإجتماعية هدفه الدراسة المنظمة للمستقبل، ويحدد **هارولد شان** Harold shan الغرض من هذا التخصص العلمي الجديد في مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات على الإختيار الرشيد من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين، وبالتالي فإن الدراسات المستقبلية لاتتضمن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والإهتمام بها، ولكنها المستقبلات البديلة الممكنة والمتاحة وإختيار ماهو مرغوب فيه. [[4]](#endnote-4)

على الرغم من غياب إجماع حول ماهية الدراسات المستقبلية تظل مجالا إنسانيا تتكامل فيه المعارف وتتعدد، هدفها تحليل وتقسيم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية تفسح المجال لخلق الإبداع الإنساني وهي إجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال وإكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية مع الإستعداد لها ومحاولة التأثير فيها.

**\* أهمية الدراسات المستقبلية:**

بات الإهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لاغنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات ولم تعد ترفا تأخذ به تلك الدول أو تهجره وتستوي في ذلك الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد إتخذ هذا الإهتمام عددا من المؤثرات أهمها تزايد أعداد العلماء والباحثين والمنشغلين بالدراسات المستقبلية في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة وظهور العديد من المراكز والهيئات العلمية والمعاهد المتخصصة بالدراسات المستقبيلة، مثل رابطة المستقبلات الدولية التي أسسها جوفنيل Jouvenel،، جمعية المستقبل العالمية World future society التي أسسها إدوارد كورنيش Edward cornich عام 1966 وهي واحدة من اكبر منظمات المستقبل، وهناك لجنة عام 2000 التي يترأسها دانيل بيل D. Bell وقد أعطت هذه الدراسة دفعة قوية للدراسات المستقبلية. [[5]](#endnote-5)وتعتمد المراكز الثلاث الكبري لصنع القرار الأمريكي: البيت الأبيض، الكونغرس، البنتاغون، على عدد كبير من مراكز الفكر Think Tanks المعروفة ذات التوجه المستقبلي والإستراتيجي.

تتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة فيمايلي[[6]](#endnote-6):

1. تساعد الدراسات المستقبلية إلى تخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث.
2. تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال إستقراء الإتجاهات الممتدة عبر الأجيال والإتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة والقوي والفواعل الدينامية المحركة للأحداث.
3. بلورت خيارات ممكنة والمتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد إستطلاع مايمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، ومايكن أن يسفر عنه من نتائج وترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الإختيارات المناسبة.
4. تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما لاغنى عنه في تطوير التخطيط الإستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تساهم في خلق فاعلية التخطيط الإستراتيجي لعدة أغراض منها العسكرية ومنها إدارة النزاعات المسلحة.
5. ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار وإقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات، وزيادة درجة حرية الإختيار وصياغة الأهداف وإبتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على تاثير في المستقبل وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لبعض القرارات المستقبلية والتنبؤ بالآثار المستقبلية لهذه القرارات والسياسات.

وهناك جملة من المبادئ الأساسية التي وجب أن تتوفر في الدراسات المستقبلية للوصول إلى الهدف المنشود:[[7]](#endnote-7)

1. مبدأ الإستمرارية: Contininty وهو توقع المستقبل إمتدادا للحاضر، أي إستمرارية الحوادث من الماضي للحاضر للمستقبل.
2. مبدأ التماثل:Analogy وهو توقع أن تتكرر بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لآخر.
3. مبدأ التراكم Accumulation وهو تراكم نفس الأحكام على نفس الوقائع مع إختلاف الأشخاص لمدة تتفاوت تاريخيا.
4. مبدأ إستخلاص العبر من الماضي: من خلال دراسة أهم التطورات على المستويين الدولى والإقليمي وماينتج عنها من تأثيرات مثل الفرص المتاحة، القيود المفروضة أو التهديدات والمخاطر الناجمة بهدف تحديد صور مستقبلية.
5. مبدأ التنبؤ بالمستقبل: المستقبل عدد من الإحتمالات التي تبدا من نقطة الحاضر ثم تتفاوت فيما بينها عبر الزمن، بقدر التفاوت في تنظيم مدخلاته، وتفاعل هذه الأخير داخل كل إحتمال، فالمستقبل شئ يمكن التنبؤ به وتحديده بدرجة تختلف من بلد متقدم إلى بلد نامي بحكم لمايتوفر لها من معطيات.
6. وفرت البيانات التي تقوم عليها الدراسات المستقبلية ودرجة مصداقيتها.

**ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي: Democratic Transformation**

لايوجد حكم لايعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية وذلك لأن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل الدول الغربية والدول النامية والدول الإشتراكية، والديمقراطية كلمة يونانية تتكون من مقطعين هما، Demos أي الشعب و Kratia بمعني الحكم وبالتالي فإن الديمقراطيى تعني حكم الشعب.[[8]](#endnote-8)

حتى يتم التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي يجب الرجوع إلى الدلالة اللغوية للمصطلح فكلمة تحول **لغة** تعبر عن تغير نوعي في الشئ إو إنتقاله من حالة إلى اخري، ويشير لفظ التحول إلى التغيير أو النقل أو إستبدال، فيقال حول الشئ أي نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى حال.[[9]](#endnote-9)

وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي من منظورات متعددة:

**تعريف تشارلز أدريان Charles Adrian** بأنه:" التحول من نظام لآخر أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، وعليه التحول يعني تغيرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاث في النظام وهي: البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاث مما يؤدي عجز النظام القائم عن التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم"[[10]](#endnote-10)، يركز هنا على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

اما **دوبري Dobre** فيركز على بيئة التحول الديمقراطي حيث يعتبر أن هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على الإثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف قطاعات وحسب درجة الأزمة السياسية تلك، فهناك من يتحول في كل قطاع إلى مدافع عن التراضي بقصد ضمان إستمرار الوجود من هنا يتغير المواقف داخل مختلف القطاعات وفيمابينها بعدئذ يعتاد الجميع وعندها تكون عملية التحول الديمقراطي قد تمت.[[11]](#endnote-11)

وقد قدم **صامويل هنتغتون Samuel Huntington**  عدة أنماط للتحول الديمقراطي كان أبرزها:[[12]](#endnote-12)

1. التحول من أعلى قمة السلطة: وهنا يتم التحول الديمقراطي عندما يبادر قادة النظم السلطوية بتحويل النظام بإتجاه الديمقراطية وهو غالبا مايكون نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية فيأتي ببعض سمات الليبرالية حتى يستطيع النظام الإستمرار وتجاوز الأزمة وقد يحدث كذلك نتيجة وصول نخب جديدة إلى السلطة تؤيد تحول النظام نحو المزيد من الليبرالية.
2. التحول عن طريق التفاوض: ويعني أن تأتي عملية التحول بمبادرة مشتركة من النظام الحاكم والمعارضة، وقد تسفر المفاوضات بينهما عن إتفاق يأخذ في الإعتبار المصالح الحيوية لعقود المشاركة بعد تقديم تنازلات من الجانبين، ويكون أيضا إما إستجابة للضغوط الداخلية الناتجة عن تردي الأوضاع السياسية والإقتصادية ,إما إستجابة للضغوط الخارجية المطالبة بالإنفتاح الديمقراطي.
3. التحول من الأسفل الشعب: ويكون نتيجة لتزايد الإحتجاجات والإضرابات العامة وأعمال العنف والشغب من قبل مختلف التنظيمات الشعبية وحينها يستجيب قادة النظام السلطوي للمطالب الجماهرية في محاولة الإحتواء الأزمة سواء بإدخال إصلاحات سياسية على بنية النظام أو بالتخلي عن السلطة.

وهنا لابد من ترسيخ الديمقراطية وعدم الإكتفاء بتفكيك النظام القديم، فسقوط الحكم السلطوي هو بمثابة نقطة البدء في عملية التحول التي لابد لها من خطوات أخري لإتمامها تتمثل في تفكيك الهيكلية الديكتاتورية، ثم بناء الأسس الدستورية والقانونية ومعايير السلوك الديمقراطي القوية.

**ثالثا: مفهوم مصطلح الربيع العربي:**

حملت الثورات العربية إسم " الربيع العربي"، على الرغم من الإختلاف البائن حول التسمية المستوردة، والتي ظهرت في أول أسبوع من إشتعال فتيل الثورة في تونس، وذلك في مقالة للباحث والأكاديمي الأمريكي،(مارك لينش) تحت عنوان الربيع العربي الأوبامي، في مجلة سياسة الخارجية Foreign Policy بتاريخ 6 جانفي 2011 بعد مرور أقل من أسبوع على بداية شرارة الإحتجاجات في تونس، ولقد ربط الكاتب الربيع العربي وأحداث عام 2005 التي هي عبارة عن تجمعات وتظاهرات التي قامت بها حركة 14 آذار اللبنانية لأسقاط النظام السوري وذلك في عهد جورج بوش وتقلت مباشرة على وسائل الإعلام،[[13]](#endnote-13) وسرعان ماطغت مفردة الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي على لغة السياسة الأمريكية التي وجدت فيها عنوانا مموها لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذه في المنطقة.

إرتبطت مفردة الربيع العربي تاريخيا بالثورات السابقة، حيث إرتبطت بمسارات التحول نحو الديمقارطية الغربية، إبتداءا من "ربيع الأوطان" الأوروبية عام1889، وعلى ربيع براغ في تيكوسلوفاكيا عام1968 وصولا إلى ربيع أوروبا الشرقية عام 1989، وقد أطلقت أيضا هذه التسمية" ربيع دمشق" على الحركات المعارضة لنظام الحكم في سوريا في فترة مابين(2000-2005)[[14]](#endnote-14).

لكن كثير من البحثة لفتو ان مفردة " الربيع " متصلة بالتصور الأمريكي في المنطقة، وهذا مايدفع إلى وجود تصورين:

1. الخط الجماهيري العربي الذي إنتفض ضد الظلم والإستبداد وإحتكار السلطة، وهو يسعي إلى إرساء قواعد العدالة والديمقراطية في بلدانه.
2. الخط الأمريكي والدولى، وهو الذي يحاول إستخدام" الثورات العربية" أو تحريكها وفقا لمصالحه وأهدافه[[15]](#endnote-15).

يظل مصطلح الربيع العربي مسار للجدل النظري والفكري والسياسي في كل أبعاده وعلى كل مستوياته لعدم حدوث توافق وإجماع لتوصيف هذا الحدث المفصلي في التاريخ العربي المعاصر، بدءا من إستخدام مصطلح" الربيع العربي" غير المتفق عليه، مرورا بمساراته، وإنتهاءا بإنعكاساته المنظورة في محيطه العربي، يعتقد أغلبية علماء السياسة والإجتماع العرب أن مصطلح" الربيع العربي" غير مناسب ويتم وضعه إحتياطا بين مزدوجتين ويشار إليه إزدراء "بمايسمي بالربيع العربي" لكن على الرغم من الإزدراء، لم يقدم أحد من العلماء مصطلحا بديلا مناسبا، رغم وضوح المشهد السياسي في البلدان العربية التي شهدت من الإنتفاضة وصولا إلى الثورة، لايعبر عن ربيعا وإنما شتاء قارص، وهناك من إستعمل مصطلح" الربيع العربي" بنية التفاؤل لما سوف تصل إليه هذه الإنتفاضات والثورات من فجر جديد من الحرية والديمقراطية وإنتهاء زمن الفساد والإستبداد، ووسط القبول والرفض وأمام سرعة الأحداث على الساحة العربية بقي المصطلح متداول عربيا ومستخدما أجنبيا في الخطاب الأكاديمي والخطاب الإعلامي في ظل غياب المفهوم البديل[[16]](#endnote-16).

**المحور الثاني: التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي:**

دأبت ادبيات التحول الديمقراطي إلى وصف العالم العربي بأنه يمثل الإستثناء ضمن موجات" الدمقرطة" التي شهدها العالم منذ منتصف سبعينات القرن 20 والتي إنطلقت من جنوب أوروبا ثم إمتدت بعد ذلك لتشمل بلدانا عديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا، الشرق الأوسط، أوروبا، أفريقيا وجنوب الصحراء، وفي ضوء ذلك فقد إنشغل كثير من الباحثين العرب والأجانب بتفسير ظاهرة الإستعصاء الديمقراطي في العالم العربي، وقدمو نظريات عديدة بهذا الشأن بعضها يتعلق ببنية وطبيعة الثقافة السياسية العربية الإسلامية وبعضها الآخر يتصل بظاهرة الإقتصاد الريعي والدولة الريعية وبعض ثالث يتمحور حول دور الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظلت لعقود تدعم نظم تسلطية في المنطقة طالما ظلت هذه النظم مرتبطة بأهدافها وتخدم مصالحها.[[17]](#endnote-17)

يعيش العالم العربي منذ اواخر عام 2010 وسط موجة من الإنتفاضات والثورات والحراك الهادف إلى إسقاط انظمة تسلطية والتحول إلى عملية الإنتقال الديمقراطي ولو بنجاحات نسبية ومختلفة حسب خصوصية وأوضاع كل بلد، وعلى حسب قدرات ومجهودات التكتلات الإجتماعية الطامحة للديمقراطية وإذا نظرنا بتمعن على خارطة الحراك الإجتماعي والسياسي، فإننا امام موجة رابعة للديمقراطية بعد أن كانت آخر موجة قبيل الثمانينات، يمكن الإستدلال بها عبر إسقاط القوة الجماهرية الشبابية الأنظمة المستبدة في بعض دول الربيع العربي( تونس، مصر، ليبيا).[[18]](#endnote-18)

مارست أنظمة الحكم العربي سياسات القمع والإستبداد التي عمرت طويلا وتمادت في إنتهاك حقوق الشعوب وحرياتهم رغم تغير بعض الأنظمة السياسية لكن كان إستبدال قمع بقمع آخر، مرت بالعديد من التجارب والإحتجاجات أو الإنقلابات من خلال العمليات العسكرية، حتى وصل الأمر لبروز ثورات الربيع العربي نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 كإحتجاج على الأوضاع المعيشية التي خلفها إستبداد الأنظمة الحاكمة التي جاءت بشعارات الإصلاح السياسي والدستوري وضرورات التحول الديمقراطي.

واجهت عملية التحول الديمقراطي ثغرات كبيرة من عوامل سياسية، إجتماعية وثقافية وكذلك انعدام التنظيم الحقيقي والرؤية البعيدة لقيادات ومنظمي الإحتجاجات الشعبية وعوامل اخري كلها وقفت عائقا منيعا أمام التحول الديمقراطي في دول ثورات الربيع العربي والتي أعطت هذه الإختلالات فرصة مسوغة للتدخل الخارجي الإقليمي والمحلي والتاثير على مسار الثورات من جانب وعرقلة عملية التحول الديمقراطي من جانب اخر.[[19]](#endnote-19)

تعد إشكالية التحول الديمقراطي بكل تعقيداته من أعوص التحديات التي كشفت عنها مخاضات الربيع العربي الذي كان في جوهره تعبيرا عن رغبة في الهجرة إلى إرساء قواعد الحياة الديمقراطية، وذلك بإتجاه إلى أحداث تغير على مستوي بنية الدولة، وتعتبر الديمقراطية هي أم الحاجات والمطالب المستعجلة التي وجب ترسيخها في الواقع العربي.[[20]](#endnote-20)

**أولا: التحديات الداخلية:**

هناك حواجز بين الديمقراطية والعرب إمتدت لسنين طويلة وأدت إلى إرباك مسارات التحول الديمقراطي في الوطن العربي وأتاحت الفرصة لإستمرار أنظمة شمولية في إحتكار السلطة، لكن مع بداية ثورات الربيع العربي ظهر تفاؤل بكسر تلك الحواجز وبدأت الأوضاع تعطي واقع جديد يتضمن رغبة الشعوب في بناء ديمقراطية جديدة تضمن حقوقهم، لكن ليس بالسهل تخطي والتخلص من قوقعة الفساد والإستبداد للوصول إلى الديمقراطية وحكم القانون، فهناك ثغرات في طريق بناء الديمقراطية نتيجة لتجذر الإستبداد والتسلط في الحكم وعوامل أخري عديدة:

1. التحديات السياسية والأمنية:

-تجذر بني وهياكل التسلط والإستبداد والفساد: في الغالب لم تشهد أي من دول ثورات الربيع العربي على مدى تاريخها أية تجربة ديمقراطية حقة بل خضعت لحكام سلطويين رسخو هياكل ومقومات التسلط والإستبداد عبر آليات سياسية وقانونية وأمنية وإقتصادية وثقافية ودينية، وتمثلت هذه الآليات في إصدار الكثير من القوانين المقيدة لحقوق وحريات المواطنين وغير ذلك، والإنفاق المكثف على الأجهزة المنية والعسكرية والتدخل في شؤون السلطة القضائية.[[21]](#endnote-21)

* ضعف الإرادة السياسية لدي النخب الحاكمة، فعملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى إرادة سياسية لديها دافع قوي وقدرة على العمل الجاد وإحداث تغيرات هامة.
* غياب المؤسسات الدستورية وضعفها وفقدان السلطات التشريعية والمراقبة وإتخاذ القرار.
* تدني نسبة المشاركة السياسية لدي الجماهير وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.
* تعثر الإستقرار السياسي وإنتشار التطرف والفوضي والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.
* التزامن بين معضلتي بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية: تؤكد التجارب والخبرات المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي على أن فرص تأسيس نظام ديمقراطي تكون أفضل في ظل وجود دولة وطنية راسخة تحظي بالشرعية وتفرض سيطرتها على إقليمها من خلال إحتكار حق الإستخدام المشروع للقوة، وفي هذا السياق نجد ليبيا واليمن يمثلان معضلتي بناء الدولة وتأسيس للديمقراطية، وأبرز التحديات التي توتجهها البلدين ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية وظهور تمدد الأدوار بعض الفاعلين السياسين الذين يملكون السلاح ويمارسون العنف ضد الدولة والمجتمع.[[22]](#endnote-22)
* ضعف منظمات المجتمع المدني: تشكل جماعات منظمات المجتمع المدني العناصر الفاعلة في تدعيم وحماية المصالح الخاصة في مواجهة هيمنة الدول التسلطية، عانت هذه المنظمات في دول الربيع العربي إنقسام حاد حيث غابت حرية التعبير بعد الإستقلال، إلا ان في السنوات الأخيرة قد شهدت إدراكا متزايدا بأن تحجيم حرية التعبير بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التجمع وتشكيل المؤسسات المجتمع المدني يشكل أحد العوامل الأساسية التي تحول دون إتمام عمليات الإنتقال الديمقراطي في تلك الدول، مما يشكل خطرا على مستقبلها.[[23]](#endnote-23)
* وتتمثل التهديدات والأخطار الأمنية مجموعة واسعة من المسائل بعضها متعلق بالدولة ككيان كما هو الأمر في ليبيا وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها، أيضا تمثل التهديدات والتحديات مايتصل بالصراع الأهلي الذي يظهر في صراعات مناطقية أو قبلية كما حدث في ليبيا ومصر، أيضا يتجلي ذلك في الصراعات السياسية أو الحزبية أو الإيدولوجية.
* ضعف المؤسسات الأمنية وإنتشار السلاح والجماعات المسلحة: إن إنهيار مؤسسات الدولة الأمنية أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي تتضمن اكثر من تهديد أمني غير أن المسألة الأخطر هي أن مايحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعياته المتنوعة على البلدان المجاورة والتي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي، وهو ماأدى بدوره إلى تصاعد خطر العنف سواء القادم من الخارج الحدود أو الأخذ في التبلور شيئا فشيئا في الداخل والخارج ترعاه قوي متعددة.[[24]](#endnote-24)

1. التحديات الإقتصادية:

تتمثل التحديات الإقتصادية لعملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي فيمايلي:

* ضعف وهشاشة الإقتصاد في دول الربيع العربي: يعتبر التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الدول يمثل في الإصلاح الهيكلي ومايمثله من سياسات وإجراءات تهدف لرفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الإقتصاد في مواجهة الأزمات، ومن بين السياسات التي تأثرت بالسلب على الإصلاح الإقتصادي، التنوع الإقتصادي، التنافسية، بناء إقتصاديات المعرفة، التطورات النقدية والمصرفية.[[25]](#endnote-25)
* عجز النظم الإنتقالية عن تلبية توقعات الشعوب: وضع كل ماسبق وغيره الحكومات الإنتقالية في حالة من الإنكشاف والضعف أمام الداخل بمطالبة الثورية المتصاعدة وحقوقه المستحقة وأمام الخارج بكل ضغوطاته وغملاءاته المتنوعة سياسيا، إقتصاديا وأمنيا بصورة عالية التكلفة، جعلت متخذ القرار عاجزا عن مسايرة الداخل بمطالباته الثورية ومواجهة الخارج بأجنداته الفوقية، مما ادى إلى دفع الوزراء للتركيز على إدارة الشؤون اليومية، وتجندت تقديم إي إلتزامات يترتب عليها آثار تتجاوز الفترة الإنتقالية، هذا في حين تعاني معظم الدول والشعوب العربية والإفريقية الأزمات الإقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانات وإنتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء من خلال غياب العدالة في التوزيع، إنتشار الفساد، تراجع حجم الإستثمارات الأجنبية.[[26]](#endnote-26)

1. التحديات الإجتماعية:

توفير فرص عمل للشباب والعدالة الإجتماعية والنهوض الإجتماعي من خلال عقد إجتماعي متجدد، تلك كانت أهم متطلبات الشباب على المستوي الإجتماعي والثقافي في بلدانهم وتتمثل أهم التحديات الإجتماعية هنا:

* تمزق النسيج الوطني وبروز التصدعات في الخارطة الإجتماعية.
* غياب إستراتيجية واضحة في توجيه طاقات الشباب ودمجها في المجتمع.
* إنتشار الأمية والجهل ونقل مواريث الإستعمار إلى القيم والمنظومة التقليدية.
* ضعف النشئة الإجتماعية والسياسية للمواطنين والنخب السياسية قبل منهم.

**ثانيا: التحديات الخارجية:**

لايمكن فصل ماحدث للمنطقة مابعد عام 2011 عن واقع التفاعلات بين المنطقة وجوارها الإقليمي الذي يسعي دوما للتأثير في واقعها عبر قوي إقليمية تسعي لنشر مشاريعها الخاصة مثل المشروع الإيراني وكذلك المشروع الصهيوني، لهذا لايمكن فصل ماحدث في دول العربية عن سياقات التفاعل والتنافس بين القوي الكبري وفي مقدمتها إعادة إحياء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث إنكشاف رغبة روسيا في التموضع في الشرق الأوسط، وفي خضم هذه التفاعلات نجد الإتحاد الأوروبي الذي شارك في المشهد لضمان مصالحة في المنطقة خاصة منطقة شمال إفريقيا التي تمثل مجال حيوي لنشاطاته، وذلك من خلال إعادة رسم العلاقات كإتفاقية الشراكة الأورومغاربية وغيرها، أيضا تعزيز العلاقات الثنائية كإعادة تعزيز العلاقات التونسية الفرنسية.

بعد مرور أكثر من 6 سنوات على تلك الموجة للتحول الديمقراطي التي مست أقطار عربية واسعة من شمال إفريقيا إلى المشرق العربي، كان حرق البوعزيزي التونسي لنفسه في 17 ديسمبر 2010 هو البداية لتبدأ الإحتجاجات فيما بعد، لتنتقل إلى مصر وليبيا واليمن وتنتهي بسقوط رؤوي الأنظمة، لكن في السنوات التي تلت هذه الحداث تغيرت الكثير من الأوضاع، هذا ولم تختف الأسباب العميقة التي أدت للثورات، بل ربما أصبحت أكثر تواجد تلك الدول أزمة في كل المجالات تقريبا، فبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن الأمم المتحدة فإن الشرق الأوسط يضم فقط 5 %من سكان العالم، لكنه مسؤول عن 68% من الوفايات الناجمة عن المعارك فيه، و58% من لاجئين وتحذر الأمم المتحدة من أن هذا يأتي في وقت يتجاوز فيه تعداد الشباب العربي 100 مليون نسمة، ولايزال ينمو بإطراد لكن معدلات النمو تلك لاتجاري سرعة معدلات البطالة والفقر والتهميش، ويتجه العالم العربي للسلاح بدلا من أدوات الإنتاج، إذ ينفق 75 مليار دولار على التسلح سنويا خلال 25 سنة الماضية، وتحتكر النخب السلطة وتقوم الأعمال على الوساطة، كما تسبب الفساد في إهدار موارد هائلة.[[27]](#endnote-27)

بالنظر للدول التي مسها الربيع العربي وتم فيها التغير السياسي والإطاحة بالأنظمة المستبدة، فإنها لم تشهد حتى الآن تطورات حقيقية تضعها على الطريق الصحيح للتحول الديمقراطي، وذلك بإستثناء تونس حيث نجح الفاعلون السياسيون بدرجة ما في إحتواء تداعيات سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية الحادة التي كانت أن تعصف بالمسار الإنتقالي برمته، تم في إطارها إصدار دستور حداثي ديمقراطي، وفي المقابل ضاعت مصر خلال السنوات الثلاث الماضية في متاهات مراحل الإنتقال المعقدة والصعبة أنهكت الدول والمجتمع على حد سواء، حيث غلبت عليها طابع سوء الإدارة والإستقطاب الديني والإنقسام السياسي، وتراجع هيبة الدولة وسيادة القانون.

كما وقعت ليبيا فريسة لحالة من الفوضي والإنفلات تكاد أن تعيدها إلى عصرها قبل الدولة، أما بالنسبة لليمن ورغم التوافق على وثيقة الحوار الوطني إلا أن الدولة ظلت عاجزة على فرض سيطرتها على إقليمها أمام تحديات داخلية هائلة تتمثل بصفة رئيسية في الحوثيين وقوي الحراك الجنوبي وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب من ناحية وتدخلات إقليمية ودولية كبيرة من ناحية أخري، وعلى خلفية ذلك راحت الأوضاع الأمنية والإقتصادية والإجتماعية في دول الربيع العربي تنتقل من السئ إلى الأسوء.[[28]](#endnote-28)

**المحور الثالث: صعوبات ومقترحات تطبيق الدراسات المستقبلية في العالم العربي.**

**أولا: الصعوبات التى واجهت التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي:**

منذ نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 والوطن العربي يمر بمرحلة ماسمي بثورات الربيع العربي بعد عقود من الحكم التسلطي أنتجت تراكما هائلا من القهر والإفقار وضعف السيادة الوطنية، وكان هدف هذه الحركات التحررية نيل غايات الحرية والعدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية للوطن العربي كافة.

فقد تبين من تاريخ الربيع العربي حتى الآن أن مايحدث من تطورات تحررية في أي بلد عربي خصوصا إذا كان معقلا من معاقل المد التحرري مثل تونس ومصر، يؤثر في باقي الدول العربية كل حسب ظروفه بالطبع، ومن ناحية أخري فإن الفرص الكبري لتكامل عربي بإعتباره سبيلا للنهضة الإنسانية في الوطن العربي تعني أن نيل غايات المد التحرري العربي عامة رهن بقيام ترتيبات إقليمية أمتن من تلك القائمة لأن في إتجاه مشروع للتكامل العربي الفعال يكون سبيلا لنهضة الإنسانية في ربوع الوطن العربي، وهو مايستدعي قيام ترتيبات للحكم الديمقراطي السليم على الصعيد العربي وبنية قانونية ومؤسسية إقليمية يمكن أن تحمل مثل هذا المشروع التاريخي.[[29]](#endnote-29)

وهناك بعض الصعوبات المنهجية تعترض إنتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي:[[30]](#endnote-30)

* غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي وطغيان النظرة السلبية على المستقبل في ثقافتنا العربية والإبتعاد عن الأفكار الجديدة والمبتكرة والإنصياع خلف الأفكار المهيمنة والأفكار السابقة أي الجاهزة.
* ضعف القاعدة الإنتاجية للدراسات المستقبلية، فتراث العربي بطبعه يميل إلى إعادة إنتاج الماضي اكثر مما هو مهتم بقراءة المستقبل فالتفكير المستقبلي بمنهجه النقدي والعقلاني يواجه بالطبيعة بنية ثقافية معادية وهذا ما ادى إلى ضعف الحظور العربي في الدراسات المستقبلية.
* غياب الديمقراطية عن التقاليد العربية، فالدراسات المستقبلية تعول بالأساس على تقاليد الديمقراطية في البحث والعمل العلمي تكاد تكون مفقودة حتى الآن في الثقافة العلمية العربية وهي تقاليد الفريق والعمل الجماعي والحوار والتبادل المعرفي والتسامح الفكري والسياسي وقبول التعدد والإختلاف وترتبط هذه التقاليد بوسائل وتقنيات البحث ذات مضمون ديمقراطي تشاركي، حيث يعتمد على التكامل المعرفي والإعتماد المتبادل بين التخصصات العلمية المتعددة في إطار إجتماعي وتعول على تقنيات تسمح يتوسيع المشاركة في الدراسة وبناء السيناريوهات وتحليل الإتجاهات، وغيرها من أساليب وتقنيات البحث في المستقبل وبفضل هذه التقاليد يمكن للباحث في الدراسات المستقبلية الإنفتاح على مدارس متنوعة علميا وفكريا وسياسيا، وبفضلها أيضا يمكن كسر الدوائر المغلقة التي طبعت المشاريع العلمية في حقب سابقة.
* غياب أنظمة قانونية وتشريعية منظمة لتدوال المعلومات وحمايتها في الوقت الذي تحتاج الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات إلى إيجاد قاعدة معلومات لاتعاني الحظر والقيود.

**ثانيا: مقترحات لنهضة العالم العربي:**

لابد على مسار المستقبل العربي أن يمر عبر البوابات التالية:[[31]](#endnote-31)

1. الديمقراطية والحكم الراشد: وهنا تكون حرية الفرد وحرية الوطن وإقامة نسق الحكم الديمقراطي الراشد الذي يستلزم صيانة الحرية، والحرية الفردية تضمن الوفاء بحاجات الناس على مستوي كريم وتصون العدل وكرامة الإنسان، ونسق الحكم الديمقراطي الراشد بالإضافة إلى الحرية يضمن حقوق المواطنة لجميع المواطنين ويحترم كامل حقوق الإنسان لجميع البشر دون تمييز عنصري، ويضمن على وجه الخصوص مساءلة الحكام والتدوال السلمي على السلطة السياسية.
2. أقامة مجتمع معرفة: إن إقامة مجتمع معرفة في الوطن العربي يعتبر دافع أساسي لتحقيق النهضة الإنسانية، وكما في تقرير" التنمية الإنسانية العربية الثاني" 2003، لاتقتصر المعرفة على مجالات العلم الطبيعي والدقيق ولكن تدخل فيها نواتج العلوم الإجتامعية والإنسانية والمعرفة الكامنة في الإبداع الفني والأدبي، ويعني ولوج هذه البوابة إنتظام المجتماعت العربية حول مبدأ إكتساب المعرفة، من النشر الكمال للتعليم، تعميم البحث والتطوير في جميع النشاطات المجتامعية، الإنتماء لعصر المعلومات..، وتوظيفها في البنية المجتمعية العربية.
3. إقامة تنمية الإنسانية المستقلة وإحداث إصلاح جذري في البني الإجتماعية: يمثل إعتماد التنمية الإنسانية المستقلة ضمانة إصحاح المجتماعت العربية من بني الإحتكار والفساد الذي كان دافعا وراء قيام الثورات العربية، وبالتالي إصلاح البني المجتمعية التي هي من صنع البشر، وخاصة البني السياسية في البلدان العربية والتي تعتبر المعوق الأهم لقيام نهضة إنسانية في الوطن العربي، وهذا مانجح فيه الثورات الربيع العربي في بدأ عملية إزالة هذه المعوقات، ثم يفترض أن ترتكز جهود الإستشراف للمستقبل في الوطن العربي على إبراز أهم جوانب الإصلاح المجتمعي المنشود.

**خاتمة:**

لايخفي أن التحول الديمقراطي في البلدان العربية الخمس الرئيسية للربيع العربي تعثر حتى قاربت الثورة المضادة أن تنتصر في حالات، وهنا نلحظ أن القائمين على المراحل الإنتقالية لم يمتلكو رؤية واضحة وغياب المعرفة المعمقة بما يجب أن يحدث لتحقيق أهداف ثورات الربيع العربي والأهم أنهم لم يكونو ثوريين في الروح والفعل بل كانو أقرب إلى كونهم إمتداد لأنظمة الحكم التسلطي الفاسدة التي قامت الثورات العربية لإسقاطها، ومع ذلك وعلى الرغم من التعثر البادي في جميع بلدان الربيع العربي والقاضي بتعثر التحول الديمقراطي السليم فيها، والدال على أن الموجة الأولى من الربيع العربي في البلدان الرئيسية للثورات كسرت صخور الإستبداد والفساد نزعم أن الشعوب ستنتصر في موجات تالية وتنال غايات الحرية متضمنة الحكم الديمقراطي السليم والعدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية للجميع، ومنه الدخول من أوسع الأبواب للسير ضمن مسار الدراسات المستقبلية للنهضة العربية.

1. : مجدي فارح، الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث المعاصر، **مجلة الدراسات المستقبلية**، العدد 17، مجلد 1، 2016، ص 9. [↑](#endnote-ref-1)
2. : محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، ورقة بحثية لورشة عمل حول" الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدي الجزيرة السابع" الدوحة، قطر 16- 18 مارس 2013، **المستقبل العربي** العدد 36.ص 36. [↑](#endnote-ref-2)
3. : عمر عبد الله الرازق، **المستقبليات وتحديات العالم العربي بين المفاهيم والممارسة**، السودان، ص9. [↑](#endnote-ref-3)
4. : **نفس المرجع.** [↑](#endnote-ref-4)
5. : **نفس المرجع،** ص 40. [↑](#endnote-ref-5)
6. : **نفس المرجع**، ص42. [↑](#endnote-ref-6)
7. : عمار لوصيف، الدراسات الإستشرافية: مقاربة مفاهيمية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، المجلد ب، ديسمبر 2015، ص 262. [↑](#endnote-ref-7)
8. : إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، **دراسات سياسية**،المعهد المصري، 28 فيفري 2016، ص1. [↑](#endnote-ref-8)
9. : دعاء محمود محمد عويضة، **تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي، منذ عام 2011**، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2018، ص 10. [↑](#endnote-ref-9)
10. : Juan Linz and Alfred Stepan **, Problems of Democratic transition and consolidation** , southern Europe south amerrica; and post communist Europe;p33. [↑](#endnote-ref-10)
11. :Samuel Huntington , **The third wave** , Democratization in the late twentieth century, Normand London; university of Oklahoman press, 1991, p3. [↑](#endnote-ref-11)
12. : :Samuel Huntington **, OP.cit** P120. [↑](#endnote-ref-12)
13. : حسن محمد الزين، **الربيع العربي:آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ، دار القلم الجديد، لبنان، ط1، 2013، ص 62. [↑](#endnote-ref-13)
14. : وفاء مرزوق، **قراءة في تعثر مسار"الربيع العربي" في الجزائر**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير:أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014،ص 306. [↑](#endnote-ref-14)
15. : صلاح عبد الله، **فرنسيون مثقفون ضد مثقفين فرنسين**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، ، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير:أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014،ص 527. [↑](#endnote-ref-15)
16. : عبد الخالق عبد الله، **الربيع العربي: مصطلحاته ومساراته وإنعكاساته**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير:أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014 ، ص-ص،449-450. [↑](#endnote-ref-16)
17. : حسين توفيق إبراهيم،معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، **مجلة الديمقراطية**، العدد 72 أكتوبر 2018. [↑](#endnote-ref-17)
18. : حسن كريم،الربيع العربي وعملية الإنتقال إلى الديمقراطية/ **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات**، مجموعة مؤلفين، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، ط1، 2013، ص 12. [↑](#endnote-ref-18)
19. : صباح محمد صالح الجبودي، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي ( دول الربيع العربي نموذجا)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 11، ص 269. [↑](#endnote-ref-19)
20. : عبد الحكيم كروسي، محنة الديمقراطية في دولة مابعد الربيع العربي في عوائق الموجة الرابعة، **مؤمنون بلاحدود** **للدراسات والأبحاث**، 25 سبتمبر 2017. [↑](#endnote-ref-20)
21. : حسين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، **مجلة الديمقراطية**، القاهرو، مؤسسة الأهرام، 2015. [↑](#endnote-ref-21)
22. : حسين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق.** [↑](#endnote-ref-22)
23. : حمدي عبد الرحمان حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، **مجلة السياسة** **الدولية**، القاهرة، عدد 113 جويلية 1997. [↑](#endnote-ref-23)
24. : دعاء محمود محمد عويضة، **مرجع سابق**،ص 134. [↑](#endnote-ref-24)
25. : **نفس المرجع**، ص 141. [↑](#endnote-ref-25)
26. : **نفس المرجع**، ص 146. [↑](#endnote-ref-26)
27. : دعاء محمود محمد عويضة، **مرجع سابق**، ص 236. [↑](#endnote-ref-27)
28. : حسن توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**. [↑](#endnote-ref-28)
29. : نادر فرجاني، التوجهات الرئيسية في الدراسات القادمة لأستشراف المستقبل في الوطن العربي، وقائع الندوة بعنوان" **الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الحال والمآل**، التي عقدت من طرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 22-24 سبتمبر 2014، 2015،ص 40. [↑](#endnote-ref-29)
30. : محمد إبراهيم منصور**، مرجع سابق**، ص49. [↑](#endnote-ref-30)
31. : نادر فرجاني، **مرجع سابق**، ص 42. [↑](#endnote-ref-31)